

- بيان خاص عن الأقساط السنوية المتعلقة بتسديد القروض
برسم السنة المالية المعنية؛

- بيان عن القرارات والأحكام القضائية الصادرة ضد الجماعة :

- بيان خاص عن المداخل المستخلصة، وتلك التي لم يتم
استخلاصها بعد خلال السنتين المنصرمتين، وكذا المداخل
المستخلصة إلى غاية شهر سبتمبر من السنة الجارية؛

- بيان خاص عن النفقات الملتزم بها والمؤداة برسم ميزانيتي
التسيير والتجهيز خلال السنتين المنصرمتين، وكذا النفقات
الملتزم بها والمؤداة إلى غاية شهر سبتمبر من السنة الجارية؛

- مذكرة تقديم حول نفقات التسيير تبرز تطور هذه النفقات
وبنيتها وخصائصها وتقديراتها برسم السنة المالية المعنية
والسنة الموالية، وكذا تطور عدد الموظفين.

المادة الثانية

يسند تنفيذ هذا المرسوم، الذي ينشر في الجريدة الرسمية، إلى
وزير الداخلية.

وحرر بالرباط في 23 من رمضان 1437 (29 يونيو 2016).

الإمضاء : عبد الإله ابن كيران.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية.

الإمضاء : محمد حصاد.

مرسوم رقم 2.16.317 صادر في 23 من رمضان 1437 (29 يونيو 2016)
بتحديد كفاءات تحضير القوائم المالية والمحاسبية المرفقة
بميزانية الجهة.

رئيس الحكومة،

بناء على القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات الصادر
بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.83 بتاريخ 20 من رمضان 1436
(7 يوليو 2015)، ولا سيما المادة 203 منه :

وباقتراح من وزير الداخلية :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 10 رمضان 1437
(16 يونيو 2016) ،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقاً لأحكام المادة 203 من القانون التنظيمي المشار إليه أعلاه
رقم 111.14، يحدد هذا المرسوم كفاءات تحضير القوائم المحاسبية
والمالية المرفقة بميزانية الجهة الموجهة إلى السلطة الحكومية المكلفة
بالداخلية قصد التأشير عليها.

- بيان خاص عن النفقات الملتزم بها والمؤداة برسم ميزانيتي
التسيير والتجهيز خلال السنتين المنصرمتين، وكذا النفقات
الملتزم بها والمؤداة إلى غاية شهر سبتمبر من السنة الجارية :

- مذكرة تقديم حول نفقات التسيير تبرز تطور هذه النفقات
وبنيتها وخصائصها وتقديراتها برسم السنة المالية المعنية
والسنة الموالية، وكذا تطور عدد الموظفين.

المادة الثانية

يسند تنفيذ هذا المرسوم، الذي ينشر في الجريدة الرسمية، إلى
وزير الداخلية.

وحرر بالرباط في 23 من رمضان 1437 (29 يونيو 2016).

الإمضاء : عبد الإله ابن كيران.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية.

الإمضاء : محمد حصاد.

مرسوم رقم 2.16.316 صادر في 23 من رمضان 1437 (29 يونيو 2016)
بتحديد قائمة الوثائق الواجب إرفاقها بميزانية الجماعة
المعروضة على لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة.

رئيس الحكومة،

بناء على القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر
بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 من رمضان 1436
(7 يوليو 2015)، ولا سيما المادة 185 منه :

وباقتراح من وزير الداخلية :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 10 رمضان 1437
(16 يونيو 2016) ،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقاً لأحكام المادة 185 من القانون التنظيمي المشار إليه أعلاه
رقم 113.14، يعرض مشروع ميزانية الجماعة على لجنة الميزانية
والشؤون المالية والبرمجة لدراسته، مرفقاً بالوثائق الضرورية
التالية :

- بيان عن البرمجة الممتدة على ثلاث سنوات الخاصة بميزانية
الجماعة ؛

- مشروع نجاعة الأداء برسم السنة المعنية ؛

- بيان خاص عن الالتزامات المالية الناتجة عن الاتفاقيات والعقود
المبرمة من قبل الجماعة والضمانات الممنوحة ؛

بتحديد كفايات تحضير القوائم المالية والمحاسبية المرفقة
بميزانية العمالة أو الإقليم.

رئيس الحكومة.

بناء على القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات
والأقاليم الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.84 بتاريخ 20 من
رمضان 1436 (7 يوليو 2015)، ولا سيما المادة 181 منه :

وباقتراح من وزير الداخلية :

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 10 رمضان 1437
(16 يونيو 2016).

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تطبيقا لأحكام المادة 181 من القانون التنظيمي المشار إليه أعلاه
رقم 112.14 ، يحدد هذا المرسوم كفايات تحضير القوائم المحاسبية
والمالية المرفقة بميزانية العمالة أو الإقليم الموجهة إلى عامل العمالة
أو الإقليم قصد التأشير عليها.

المادة الثانية

تشمل القوائم المحاسبية :

- بيانا خاصا عن المداخل المستخلصة، وتلك التي لم يتم
استخلاصها بعد خلال السنتين المنصرمتين، وكذا المداخل
المستخلصة إلى غاية شهر سبتمبر من السنة الجارية ؛

- بيانا خاصا عن النفقات الملتزم بها والمؤداة برسم ميزانيتي التسيير
والتجهيز خلال السنتين المنصرمتين، وكذا النفقات الملتزم بها
والمؤداة إلى غاية شهر سبتمبر من السنة الجارية.

وتشمل القوائم المالية :

- بيانا خاصا عن الأقساط السنوية المتعلقة بتسديد القروض
برسم السنة المالية المعنية ؛

- بيانا عن القرارات والأحكام القضائية الصادرة ضد العمالة
أو الإقليم ؛

- بيانا خاصا عن الالتزامات المالية الناتجة عن الاتفاقيات والعقود
المبرمة من قبل العمالة أو الإقليم ؛

- بيانا خاصا عن النفقات الإجبارية.

تشمل القوائم المحاسبية :

- بيانا خاصا عن المداخل المستخلصة، وتلك التي لم يتم
استخلاصها بعد خلال السنتين المنصرمتين، وكذا المداخل
المستخلصة إلى غاية شهر سبتمبر من السنة الجارية ؛

- بيانا خاصا عن النفقات الملتزم بها والمؤداة برسم ميزانيتي التسيير
والتجهيز خلال السنتين المنصرمتين، وكذا النفقات الملتزم بها
والمؤداة إلى غاية شهر سبتمبر من السنة الجارية.

وتشمل القوائم المالية :

- بيانا خاصا عن الأقساط السنوية المتعلقة بتسديد القروض
برسم السنة المالية المعنية ؛

- بيانا عن القرارات والأحكام القضائية الصادرة ضد الجهة ؛

- بيانا خاصا عن الالتزامات المالية الناتجة عن الاتفاقيات والعقود
المبرمة من قبل الجهة ؛

- بيانا خاصا عن النفقات الإجبارية.

المادة الثالثة

يتولى الأمر بالصرف إعداد القوائم المحاسبية المشار إليها في
الفقرة الأولى من المادة 2 أعلاه طبقا للنصوص التنظيمية المتعلقة
بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات الترابية ومجموعاتها.

يتعين أن تكون هذه القوائم المحاسبية مؤشرا عليها من قبل
الخازن لدى الجهة.

المادة الرابعة

يتعين أن يعد الأمر بالصرف القوائم المالية المشار إليها في الفقرة
الثانية من المادة 2 أعلاه بكيفية صادقة.

المادة الخامسة

يسند تنفيذ هذا المرسوم، الذي ينشر في الجريدة الرسمية، إلى
وزير الداخلية.

وحرر بالرباط في 23 من رمضان 1437 (29 يونيو 2016).

الإمضاء : عبد الإله ابن كيران.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية،

الإمضاء : محمد حصاد.